إعادة قتال الحرب الأخيرة
أفغانستان وقالب فيتنام

توماس هـ. جونسون و م. كريس ماسون

(صور أف بي ديفيد غولدمان)

جندي يوفر الغطاء لرفيقه الجروح فيما تهبط طائرة هليكوبتر لإجلاء الجرحى بعد أن دمرت عربتهم المدرعة في انفجار عبوة ناسفة في وادي تانغي في مقاطعة وارداك في أفغانستان، 19 أغسطس 2009.

(نارا)

الصور: ماي ثو، فيتنام، 5 أبريل 1968.

هذا المقال يعبر فقط عن آراء أصحابه، وليس وجهات نظر المدرسة البحرية للدراسات العليا أو وزارة الدفاع أو ومركز دراسات الدفاع المتقدم أو المراجعة العسكرية.

كثيرا ما يستشهد بالقول المأثور أنه في جميع الصراعات التي جرت في القرن الماضي، قامت الولايات المتحدة بإعادة قتال حربها الأخيرة. ويشير عدد من المحللين والصحفيين مؤخرا إلى الحرب في فيتنام ويقارنوها بالحرب في أفغانستان.[1] ولعل الخوف من المغالاة في هذه المقارنة دفعت معظمهم إلى التخلي عنها. ولكن لا ينبغي عليهم القيام بذلك- إذ أن حرب فيتنام هي تعبير مجازي للصراع في أفغانستان، أقل من كونها قالبا يحتذى به. لمدة ثماني سنوات، شاركت الولايات المتحدة في إعادة تمثيل سياسي وعسكري شبه دقيق لحرب فيتنام، ويثير عدم وجود وعي ذاتي لتكرار أحداث جرت قبل 50 عاما قلقا عميقا.

توماس هـ. جونسون هو أستاذ البحوث لإدارة شؤون الأمن القومي ومدير برنامج دراسات من أجل الثقافة والصراع في كلية الدراسات العليا البحرية في مونتري ، كاليفورنيا.

م. كريس ماسون هو ضابط متقاعد من الخدمة الخارجية عمل في عام 2005 مسئولا سياسيا عن فريق إعادة الإعمار في بكتيكا وهو حاليا زميل رفيع المستوى في البرنامج من أجل الثقافة والدراسات والصراعات في مركز دراسات الدفاع المتقدم في واشنطن العاصمة.

عمدت إدارة الرئيس أوباما إلى تملك حرب أفغانستان في أيامها الأولى من ولايته عن طريق ارسال المزيد من القوات والأمر بإجراء مراجعات استراتيجية متعددة. في أكتوبر، فيما يتم كتابة هذه المقالة، تعمل إدارة أوباما على إعادة النظر في الاستراتيجية بصورة عامة للغاية بعد التقييم السلبي الذي صدر عن القائد العام لمسرح العمليات ستانلي ماكريستال الذي اختاره الرئيس بنفسه، والفشل المحرج للانتخابات التي جرت في أفغانستان على حد سواء. الرئيس أوباما يعرف بالتأكيد، كما فعل الرؤساء جونسون ونيكسون في ظروف مماثلة من قبله، أن اختيار البدائل المتوفرة الآن يتمثل في الاختيار بين السيئ والأسوأ. وهناك اتفاق عام اليوم، بل كما كان هناك إجماع مماثل قبل انقلاب ديم في عام 1963، أن الحرب تسير بشكل سيء. وقد ارتفع معدل الهجمات من جميع الأنواع في أفغانستان في كل عام منذ عام 2003 وحتى بشكل كبير في عام 2009، وهو العام الاكثر دموية حتى الآن بالنسبة للقوات الامريكية. حكومة كابول فاسدة جدا ومختلة وظيفيا وغير كفؤة، وحتى تزويرها للانتخابات كان مضحكا. وقد تصاعد التزام القوات الامريكية بشكل مطرد، وهو نمط مألوف في حرب فيتنام، والآن يتوجب على الرئيس النظر في طلب 40,000 جندي أمريكي إضافي، أو، على حد تعبير القائد العام ماكريستال في تقييم سري تسرب الى صحيفة واشنطن بوست، مواجهة ما أسماه بـ «فشل المهمة»[2]. ومهما كانت نتائج قرار الرئيس والانتخابات الافغانية الحالية في الاسابيع القليلة القادمة، فإنها لن تؤثر مع ذلك على التشابه غير العادي ما بين النزاعين.

إن أوجه التشابه السطحي بين أفغانستان والصراع في فيتنام غريبة بما فيه الكفاية. إذ أن كليهما يستند إلى حركات تمرد مركزة في المناطق الريفية. وفي كلتا الحالتين، كان 80 في المائة من السكان متواجدا في المناطق الريفية، وتراوحت معدلات الأمية الوطنية في كلتا الحالتين نحو 10 في المائة. وكان كل من حركتي التمرد متماسكا عرقيا وحصريا. وفي كلتا الحالتين، يتمتع المتمردون بملاذ آمن وراء حدود طويلة ووعرة لا يمكن إغلاقها ولا تستطيع القوات الامريكية عبورها، فيما يتمتع العدو بسلطة سياسية بلا منازع. وكانت تعصف بكلى البلدين من قبل عقود من العدوان الإمبريالي الأوروبي (فرنسا والاتحاد السوفيتي) ، وكلاهما فاز بحربه الشبيهة بحرب ديفيد ضد جالوت ضد الغزاة، وشهد كل

الجيش الأمريكي

طائرة هليكوبتر طراز شينوك سي اتش 47 ترفع مصاعد من الذخيرة من قاعدة دعم إطلاق النار في مايرون في كمبوديا، 24 يونيو 1970.

منهما عقدا من الحرب الاهلية بين الشمال والجنوب تم بعدها إنتاج أجيال من المقاتلين المتمرسين وقادة القتال يتمتعون بأعلى المهارات القتالية.

ويتمتع كلا البلدين بتضاريس وعرة صعبة وغير سالكة بشكل مذهل، مما يحد من قيمة تفوق الولايات المتحدة في صنع السيارات ويجعل دباباتها ومدفعياتها غير قادرة على الحركة. تدفع مثل هذه التضاريس الى الاعتماد على القوة الجوية لدعم اطلاق النار وطائرات الهليكوبتر لمساندة حركة الأفراد والإمدادات. وتقع الحربان في قارة آسيا، على بعد آلاف الأميال من الولايات المتحدة، الأمر الذي يتطلب خطوط نقل وإمداد فائقة، على الرغم من أنه في أفغانستان، على عكس فيتنام، حيث كان أداء البحرية الامريكية جيدا للغاية، لا يوجد بطبيعة الحال خليج كام ران أو ميكونغ دلتا أو ساحل، مما يحد بشكل كبير من التفوق الكبير للقوة البحرية الامريكية المتمثلة في استخدام قوات السيلز والسيبيز.

وكما هو الحال في معظم حركات تمرد الفلاحين في المناطق الريفية، في كلتا الحالتين، عاشت عصابات المقاتلين واختبأت بين الناس. ولم يتمتع كل من عصابات الفيتكونغ (VC) أو حركة طالبان بشعبية. وكان الدعم الشعبي الوطني لكل منهما ولا يزال أقل من 15 في المائة.[3] في كلا الحربين، اخترق العدو قواعدنا وأجبر المترجمين الفوريين على اطلاعهم على كل تحرك لنا وعلى كل كلمة تصدر عنا.[4] وفي كلا البلدين، حوّل الهجوم الثقافي الشديد الوطأة التي شنته القوات الأمريكية والسلوك العشوائي الذي اعتمدته في استخدام النار القرى الريفية إلى مراكز تجنيد للعدو. وتلقت فيتنام الشمالية الاموال والسلاح والدعم من الاتحاد السوفيتي، فيما تحصل قوات الطالبان على الدعم من الجيش الباكستاني (وكالة الاستخبارات الباكستانية) والسعوديين الاثرياء. وفي يونيو/حزيران 2009، عاود الجيش الاميركي اعتماد مقياس الخسائر في الأرواح لقياس النجاح الذي يحققه في الحرب.[5] (قام القائد ماكريستال بإبطال هذا المقياس عند توليه القيادة، إلا أن هذه العقلية لا تزال قائمة.)

هذا هو مجرد عدد قليل من أوجه التشابه السطحية بين الحالتين. حيث أن أوجه التشابه الحقيقية هي أكثر عمقا. ومما لا شك فيه أن هناك اختلافات، ولكن إذا ما تعمقنا في معظمها، لوجدناها سطحية أكثر من كونها هيكلية. ولسوء الحظ، فإن معظمها عيوب متميزة لا تخدم مصالح الولايات المتحدة. أفغانستان عبارة عن مزيج فسيفسائي من الجماعات العرقية، على عكس فيتنام، حيث لا يوجد تقريبا أي وعي بالهوية أو القومية. في فيتنام، تمتعت الولايات المتحدة بسيطرة كاملة على سير الحرب، بينما في أفغانستان، تعوق الحرب «من قبل قوات التحالف» الخطوط الداخلية للسلطة وتكسر المحاذير الوطنية وقواعد الاشتباك التي تقوض وحدة القيادة. في فيتنام، كان العدو متجانسا، والتمرد في أفغانستان هو عبارة عن شبكة معقدة من الشبكات، وهذا هو نذير سيئ لا يبشر بخير.[6] ولا يوجد في أفغانستان مجرد تمرد واحد، بل عدة أعمال تمرد متصلة، والتعميمات التي يقوم أعداء الولايات المتحدة بنشرها في أفغانستان في كثير من الأحيان مضللة وهدامة.

وهنا، فيما يتعلق بطبيعة العدو، تصبح أوجه التشابه أكثر إثارة للقلق، وليس في دوافع العدو، والتي من الواضح أنها مختلفة، ولكن تكمن المشكلة في استمرار سوء القراءة المؤسسية لدينا لدوافع العدو. في فيتنام، عمد الشعور القومي المكثف والواسع على إعادة توحيد دوافع العدو، ولكن الولايات المتحدة أصرت بشدة على تصوير الحرب على أنها معركة ضد انتشار الشيوعية. ومع ذلك، فإن الجيش الفيتنامي الشمالي (NVA) والفيتكونغ (VC) لم يقاتلوا من أجل الشيوعية. لقد قاتلوا دفاعا عن فيتنام. ونحن نحارب ضد الشيوعية، ولكن العدو لم يكن يقاتل من اجل

ذلك. وبالمثل، في أفغانستان، لقد خلق العدو خطابا وطنيا سائدا تمثل في هذه الحالة في الجهاد الديني. ومع ذلك، لا يزال كبار المسئولين الامريكيين ومنظمة حلف شمال الأطلسي يسيئون قراءة القصة الأساسية التي يقاتل العدو من أجلها، وهم مصرون في هذه الحالة على

... تقاطع كيف ينتهي التمرد وكيف تقوم حملات الجهاد معدوم تاريخيا...

شن حملة علمانية ضد عدو يخوض حربا دينية. في المقابل، تبقى دوافع كثير من أفراد جنود المشاة أقل شأنا، بطبيعة الحال، وتتراوح ما بين الرغبة في الانتقام إلى الدوافع الجنائية إلى كونهم مجرد مرتزقة، ولكن هذا لا يهم. لقد نجح العدو في سرد الجهاد روايته ونشرها انتشارا شاملا. باستمرار على مر الزمان والمكان، عمدت جميع عملياتها المعلوماتية المتطورة إلى التركيز على هذه الرسالة الدينية للجهاد بصورة موحدة. تقريبا كل قادة طالبان، من كبار القادة العسكريين والسياسيين الى شبه القادة على مستوى المقاطعات، هم من رجال الدين أو الملا.[7] ولم يتم حتى الآن استيعاب الآثار المترتبة على ذلك بشكل جيد. نحن نخوض حربا مع المتمردين؛ والعدو يخوض جهادا. ولكن لا يوفر التاريخ أي دليل على كيفية إنهاء التمرد وكيفية إنهاء حملات الجهاد، والحديث عن "التفاوض مع الطالبان" لإيجاد حل سياسي، كما لو كانت طالبان نوعا من التنظيم السياسي العلماني الموحد، هو ساذج جدا. لا يمكنك التفاوض مع مشيئة الله المقدسة، وفي أفغانستان أنت تسعى فقط إلى الدخول في مفاوضات عندما تخسر- وذلك من أجل ضمان الحصول على أفضل شروط للاستسلام. ومن خلال سوء فهمها للطبيعة الأساسية للعدو، فإن الولايات المتحدة تخوض الحرب الخطأ مرة أخرى، تماما مثلما فعلنا في فيتنام. ومن الصعب هزيمة عدو أنت لا تفهمه.

وستكون هذه المشكلة قابلة للحل إذا ما تمكن الجهاز السياسي والعسكري الامريكي من دراسة العدو خارج الخطاب العلماني الشائع الذي أنشأته وكالات المخابرات الامريكية المهيمنة ودون خوف من أن ينظر اليه على انه يشن "حربا على الإسلام". هذا التحول في التفكير أمر صعب، لكنه ممكن أيضا. ومع ذلك، فإن أوجه التشابه العميق حقا بين الحربين غير قابلة للحل. وأولى هذه المشاكل هي مشكلة الشرعية السياسية. وفي الواقع، إن التحدي الأكبر الذي واجهنا في فيتنام الشمالية في ذلك الحين واليوم مع الطالبان، لا يتعلق بالقدرة القتالية، بل بالشرعية.[8]

الشرط الذي لا غنى عنه لمكافحة التمرد: الشرعية

«الشرعية» هي الكلمة التي ترددت كثيرا في الآونة الأخيرة في واشنطن. بعد ثماني سنوات، اكتشف النقاد والمحللون في وسائل الإعلام والمسئولون الحكوميون على حد سواء فجأة «الشرعية في مسألة الحكم». لسوء الحظ، لا يبدو أن لدى أي منهم فهم لمعنى الشرعية الحقيقي. لا تتمثل المشكلة في الانهيار الأخلاقي للرئيس حامد كرزاي على مدى الأشهر الستة الماضية، ولا في رئاسته نتيجة لانتخابات مزورة (بشكل غير ضروري)، ولا في أن غالبية الأفغان يرونه مفتقرا إلى الشرعية. القضية الحقيقية هي أن الرئيس كرزاي افتقر إلى الشرعية قبل الانتخابات. الكارثة السياسية التي حدثت في شهر آب/أغسطس، والتي أشار إليها نائب رئيس بعثة المساعدة الدولية في أفغانستان، بيتر غالبريث، بعبارة «حطام قطار،» حولت ببساطة التصور العام الأفغاني للرئيس كرزاي من الازدراء إلى الاحتقار. الأفغان معروفون بأخلاقهم المهذبة؛ وتظهر استطلاعات الرأي الغربية

فقط ما يعتقد الأفغان أن السائل يود أن يسمع، حسب ما تفرضه عليهم ثقافتهم، ولا تعكس آراءهم الحقيقية.

لماذا هذا الأمر مهم الجيش؟ لأن الخبراء يتفقون إلى حد كبير على أن حقيقة أن 85 إلى 90 بالمائة من السكان ينظرون إلى الحكومة على انها غير شرعية تمثل شرطا لا غنى عنه للنجاح ضد التمرد. وكما أظهرت إحصائية كالف سيب، إذا لم تتوفر هذه الشرعية، فإنك تخسر.[9] (ولا ينبغي الخلط بين الشرعية والشعبية: حيث أن امتلاك

... حكومة كرزاي غير شرعية لأنها منتخبة.

الشرعية للحكم هو أمر مختلف تماما عن الشعبية.) وشعبية الرئيس حامد كرزاي الآن هي أقل بكثير من 50 في المائة، وربما تكون اقرب الى 30 في المائة.

إن التمرد ليس ظاهرة جديدة في أفغانستان.[10] وقد لاقى القادة الافغان السابقون درجات متفاوتة من النجاح في إخضاع التمرد الديني في المناطق الريفية. واعتمدت درجة ذلك النجاح على نسبة السكان التي اعتبرت النظام شرعيا ومقدار عدم تدخل الحكومة في الحياة اليومية للشعب. والتاريخ الأفغاني يوضح بشكل قاطع أن شرعية الحكم تأتي حصرا من مصدرين غير قابلين للتغيير: سلالي (الملكيات والقبلية الأبوية) وديني، أو في بعض الأحيان، من الاثنين معا.[11] ويوازي مصدرا الشرعية هذان المصادر التقليدية والدينية التي ذكرها عالم الاجتماع ماكس فيبر.[12]

وللأسف، فإن حكومة كرزاي تدين بشرعيتها إلى المصدر الثالث الذي أشار إليه فيبر، ألا وهو المصدر القانوني (على سبيل المثال، الانتخابات على النمط الغربي وسيادة القانون). وهذا ليس له سابقة تاريخية كأساس لإضفاء الشرعية على الحكم في أفغانستان على الإطلاق، ومع ذلك، فإن فكرة انه بإمكان الغرب تطبيقه على المجتمع الأفغاني مثل طبقة من الطلاء هو مجرد أمنية غير واقعية. في جوهرها، تتمتع حكومة كرزاي بالشرعية، لأنها منتخبة.[13]

لا يمكن لأمريكي أن ينصب نفسه ملكا وأن يتوقع أن الأميركيين سيعتبرونه شرعيا: النظام الملكي ليس مصدرا لشرعية الحكم في أميركا. وبالمثل، لا يمكن التصويت لرجل لكي يصبح رئيسا لأفغانستان وأن ونتوقع من الأفغان أن ينظروا إليه على أنه شرعي: فالديمقراطية ليست مصدرا للشرعية في أفغانستان. وأية أوهام قد تكون لدى أقلية من الأفغان عن العملية الديمقراطية التي جرت منذ عام 2001 قد زالت تماما بسبب وجود برلمان مختل وظيفيا وبسبب كارثة الانتخابات التي جرت في آب/أغسطس. الانتخابات لا تخلق الديمقراطية؛ الديمقراطيات هي التي تصنع الانتخابات.

إن مشكلة عدم الشرعية هذه كبيرة بشكل خاص على مستوى القرى، حيث تعيش مجتمعات البشتون في المناطق الريفية، وحيث تم التشكيك في السلطة السلالية والدينية لأكثر من ألف عام.[14] ويرجع التصور الواسع النطاق بين الأفغان من أن حكومة كرزاي غير شرعية لأنها تفتقد إلى أي شرعية تقليدية أو دينية شرعية إلى ما قبل أزمة انتخابات آب/ أغسطس التي عانت منها حكومة كرزاي، إلى خمس سنوات قبل ذلك.

ساند معسكر المؤرخين الذين أعادوا النظر في حرب فيتنام الحجة القائلة بأنه مع حلول عام 1972، كانت القوات الأمريكية المتواجدة ميدانيا في جنوب فيتنام قد نجحت في وقف الجهود الفيتنامية الشمالية لإعادة توحيد البلاد بالقوة وذلك بصورة مؤقتة، وذلك على الرغم من العقبات الهائلة التي فرضت على الجيش والمعالم السياسية من حيث كون الحرب محدودة.[15] وهذا المنظور صحيح بالمعنى الضيق. ولكن حسب تصريح عقيد جيش الفيتناميين الشماليين تو الشهير للعقيد هاري سامرز

في هانوي في عام 1972، ليس لهذا المنظور اي صلة. كان كل الجهد العسكري الذي بذل دون مقابل، لأنه من الناحية السياسية، في سايغون، لم يكن هناك هناك. إذ لم تحظ الحكومة الوطنية غير الشرعية على الإطلاق بدعم سكان الريف. (ومن الضروري أيضا أن أشير إلى أن حالة الجمود المؤقت هذه قد تحققت على يد ما قد يصل إلى 535,000 جندي أمريكي، أي حوالي ثمانية أضعاف عدد الجنود المتواجدين في أفغانستان بحلول نهاية عام 2009، في بلد من شأنها أن تتسع داخل أفغانستان أربع مرات مع بقاء وساع لبعض السلاسل الجبلية خلفها، وذلك بتكلفة قدرها 58,159 جندي أمريكي وما يصل إلى أربعة ملايين شخص فيتنامي).[16]

وقد كتب اريك بيرجيرو، أحد أفضل مؤرخي حرب فيتنام، ما يلي:

> افتقرت حكومة فيتنام (GVN) إلى الشرعية في أوساط الفلاحين في المناطق الريفية، وهي أكبر شريحة من السكان... نظر الفلاحون إلى حكومة فيتنام على أنها معزولة وفاسدة وغير فعالة... وامتلكت النخبة الحضرية في جنوب فيتنام مظاهر الثقافة الأجنبية الخارجية... والأهم من ذلك، امتلكت هذه المجموعة الصغيرة معظم الثروة والسلطة في دولة فقيرة، وكان موقف النخبة الحاكمة تجاه سكان المناطق الريفية في أحسن الأحوال أبويا، وفي أسوأ الأحوال، استغلاليا.[17]

ويضيف جيفري ريكورد على هذه الأمور معلقا: "العقبة السياسية الأساسية لنجاح أميركي دائم في فيتنام [كانت] وجود نظام عميل غير شرعي من الناحية السياسية عقيم من الناحية العسكرية وفاسد جدا في جنوب فيتنام."[18] وإذا ما استبدلنا كلمة "أفغانستان" بعبارة "فيتنام الجنوبية" في هذا الاقتباس، لوجدنا أن هذه الأوصاف تنطبق على وجه التحديد على حكومة كابول اليوم. مثلها مثل أفغانستان، كانت حكومة جنوب فيتنام على الصعيد الوطني عبارة عن مجموعة فاسدة على نطاق واسع من أمراء الحرب الذي يسعون لحماية مصالحهم الشخصية، وكان الكثير منهم متورطا بشدة في تجارة الافيون المربحة، وكانت شرعية حكمهم غير موجودة تقريبا خارج نطاق العاصمة. ولم تقترب هذه المكاسب العسكرية البحتة التي تحققت بتكلفة رهيبة من هذا النوع في الدم والأموال التي أهدرت في أمتنا في فيتنام أبدا من استنفاد تجمع القوى العاملة أو الإرادة القتالية للعدو، وببساطة، لم يكن بالإمكان المحافظة على استدامتها من الناحية السياسية من قبل مجموعة من الفاسدين غير الأكفاء من مؤسسات الدولة المفككة، حيث كانت المصلحة الذاتية هي السائدة في ذلك الوقت. وهذا هو أول نوع من أمرين جريا خلال حرب فيتنام وتم تكرارهما بصورة عميقة في أفغانستان، وهو أمر يتوجب على الجيش الامريكي دراسته بعناية قبل وضع كامل ثقله وراء المزيد من التصعيد.

ولم تكن "فتنمة" نيكسون لهذا الصراع أو "أفغنة" هذا الصراع من أي وقت مضى خيارا قابلا للتطبيق.

ولم تكن "فتنمة" ذلك الصراع التي اعتمدها الرئيس نيكسون آنذاك أو"أفغنة " هذا النزاع خيارا قابلا للتطبيق في أي وقت مضى. وكما حذر رئيس الأركان المشتركة وزير الخارجية جون فوستر دالاس عام 1954، فإن وجود "حكومات قوية ومستقرة والمجتمعات ضروري لدعم إنشاء جيوش قوية."[19] وفيتنام، مثلها مثل أفغانستان، تفتقر

إلى الأمرين على حد سواء.[20] في كلتا الحالتين، عرقل وجود جيش تم تعيينه وترقيته - مدفوعا بدافع الربح أو الولاء لرعاته أكثر منه بدافع الوطنية، الجيش وكبله.[20] وقد عانى جيش جمهورية فيتنام (ARVN)، مثله مثل الجيش الوطني الافغاني (ANA)، من معدل استنزاف سنوي عال، وهو أمر قام الجيش الأميركي بإخفائه في كلا الحربين من خلال توفير احصاءات مضللة بصورة بحتة ـ وذلك بالإشارة إلى أرقام المجندين الاساسيين الذين تم تدريبهم. وتواصل وزارة الدفاع الامريكية الإشارة إلى العدد 90,000 (وهو صحيح ولكن لا صلة له بالموضوع) من جنود الجيش الوطني الأفغاني الذين خضعوا إلى "التدريب والتجهيز" منذ أيار/مايو 2002، دون الإشارة إلى أنه حاليا يتواجد مجرد 32,000 من القوات القتالية.[21] وعلى غرار جيش جمهورية فيتنام، فإن جودة التجنيد في أوساط الجيش الوطني الأفغاني رديئة، إذ أن جميعهم تقريبا أميون، ويتمتعون بمستويات استعداد منخفضة حتى حسب المعايير المتساهلة التي تفرضها الضغوط لإظهار حدوث تقدم. كما أن تعاطي المخدرات يشكل مشكلة كبيرة ومتنامية في أوساط المجندين الأفغان. ووراء الدخان والمرايا، فإن معدل الفرار "الرسمي" من الخدمة السنوي قد شهد انخفاضا يمثل أعلى مستوى له في عام 2005 من 30 في المائة الى 10 في المائة "فقط"، ولكن تعريف الفارين من الخدمة العسكرية يخفي الكثير من الهجر. التطوع في الخدمة العسكرية هو أقل من 50 في المائة، مما يعني أنه حتى في ظل وجود عقود خدمة مدتها خمس سنوات، يهجر 12 % من المجندين الخدمة كل عام. ومع الإصابات والمرض وما إلى ذلك، يتبخر ما يصل نسبته إلى 25 في المائة من الجيش الوطني الأفغاني سنويا. ويعرف الجيش بأنه ليس بإمكان الجيش الوطني الأفغاني أن ينمو في أي وقت بحيث يصل إلى أكثر من 100,000 رجل، وهو ضعف حجمه الحالي، لأنه عند تلك النقطة سيكون معدل الانضمام السنوي للجيش مساو لمعدل الخسائر السنوية.[22] والتوقعات التي تنبئ بوجود قوة عسكرية في الجيش الوطني الأفغاني تساوي 134,00 بحلول عام 2010 أو 240,000 جندي في المستقبل هي ادعاءات سخيفة. ومن أوجه التشابه الأخرى المحزنة هو حقيقة أنه في كل الحروب، تحتل الجهود الاستشارية العسكرية للجيش الامريكي أولوية متدنية على الإطلاق من حيث حالة الموظفين داخل الجيش الأميركي. منذ أيار/مايو 2002، بلغ متوسط معدل تعيين المدربين في أوساط الجيش الوطني الافغاني نحو 50 في المائة من الوظائف المحددة، وقد تم سحب معظمهم من تخصصات غير قتالية (مثل الفرق الطبية أو اللوجستية) للخضوع إلى التدريب على المهارات القتالية العلاجية في فورت

U.S. سلاح مشاة البحرية، الرقيب فريدي ج. كاننو

شيوخ القرية المرشحون لمجلس المدينة يرفعون الأرقام فيما يقوم السكان المحليون بالتصويت خلال الانتخابات التي جرت في اقليم هلمند في أفغانستان. فمثل هذه الانتخابات تشكل هيئات حكومية موازية ذات نتيجة عكسية للغاية تزعزع الاستقرارفي الحكم وتلحق مزيدا من الضرر وتقوض سلطة ونفوذ الشيوخ المحليين. الفائز الحقيقي في هذه الانتخابات هو حركة الطالبان.

رايلي بأنفسهم قبل إرسالهم لتعليم المهارات القتالية لقوات الجيش الوطني الأفغاني. والأهم من ذلك، أن الجيش الوطني الأفغاني وجيش جمهورية فيتنام على حد سواء أصبح مشلولا نفسيا بعد سنوات من مراقبة الأمريكان من المقعد الخلفي وهم يتولون مسألة إدارة الحرب، ولم يتعلم أي من الجيشين العمل من تلقاء نفسه ولم يطور القدرة على تزويد نفسه أو على الاحتفاظ بالمكاسب التي حققتها القوات الامريكية. ويميل الجيش الأمريكي إلى المبالغة في الإعلان عن العمليات التي اخذ فيها الجيش الأفغاني "بزمام المبادرة،" متجاهلا مرة أخرى ذكر أن جميع هذه المبادرات قد جرت في المناطق الشمالية حيث لا يوجد قتال حاد، ولا تجري أي منها تقريبا في الجنوب حيث يحتدم القتال.

باختصار، في ظل غياب احتمالية وقوع تحول ذاتي للحكومة الأفغانية بحيث تصبح مؤسسة كفؤة وشرعية وغير فاسدة نسبيا في وقت أقل بكثير من الوقت الذي توفر أمام حكومة فيتنام الجنوبية التي فشلت في تحقيق هذا الانجاز، ستكون ظروف مماثلة للفشل السياسي وفشل الجيش الوطني قائمة في أفغانستان بغض النظر عن أي نجاح عسكري أجنبي. ويظهر التاريخ بشكل حاسم أيضا أن الحكومات التي تستمر في البقاء في كابول بدعم من القوات الاجنبية لا تعمر طويلا بعد رحيل هذه القوات.

الفارق الحاسم

هنالك، مع ذلك، فارق واحد ايجابي وحاسم ما بين أفغانستان وفيتنام - وهو فارق يمكن أن ينقذ الحرب، إذا تمكن صانعو القرار من اغتنامه. وكما سبق لنا القول، تتمثل المهمة المركزية في إقامة حكم شرعي لمنع حركة الطالبان من تحقيق السيطرة السياسية. في أفغانستان، كما حدث في فيتنام الجنوبية، هذا الأمر مستحيل على الصعيد الوطني في الوقت المتاح. وليس في وسعنا تغيير مجتمع بأكمله. ومع ذلك، في أفغانستان، لا يتوجب لهذه الشرعية الحاسمة أن تكون وطنية؛ بل يمكن أن تكون محلية. لقد كان الحكم في المناطق الريفية من أفغانستان تاريخيا حكما لامركزيا وقبليا، واستمد الاستقرار قوته من شبكة معقدة ومتشابكة من الشبكات القبلية.[23] وإذا ما تمكن الزعماء الغربيون

مأساة أفغانستان هي انه يوجد هنالك حل سياسي، ولكننا نستمر في تجاهله...

من التفكير خارج نطاق التفكير التقليدي الذي أنشئ بموجب معاهدة وستفاليا ومن احتضان أشكال غير غربية من الشرعية، ربما يتمكن من عكس المسار التنازلي للحرب. وبدلا من تركيز الطاقات والموارد على بناء قلعة من الرمال على حافة الماء، كما فعلنا مرارا وتكرارا في سايغون بعد كل انقلاب جديد، لقد قلنا لسنوات كثيرة أنه ينبغي علينا التركيز على إعادة بناء الشرعية المحلية التقليدية في الحكم في الشبكات القائمة من القيادة القبلية.[24] ويمكن لسياسة بارعة ثقافيا أن تسعى إلى اعادة الاستقرار في المناطق الريفية في أفغانستان من خلال إرجاع هذه المناطق مرة أخرى إلى الوضع الذي كانت عليه قبل الغزو السوفيتي في عام 1979. وهذا يعني إعادة تمكين شيوخ القرية خلافا للسياسة الحالية الرامية إلى محاولة تهميش هؤلاء الشيوخ في الانتخابات المحلية (وبالتالي تعزيز عدم الشرعية المحلية). وقد أظهرت البحوث الحديثة بشكل قاطع أن تنمية مجالس المجتمع المحلية التي شكلتها الأمم المتحدة والوكالة الأميركية للتنمية الدولية بالتوازي مع النظام القبلي قد زادت من عدم الاستقرار ومن الصراعات، بدلا من خفضها.[25] اعادة الشرعية للحكم المحلي هي، في الواقع، فرصة

واحدة متبقية لتحقيق ما يشبه أهدافنا الأمنية المرجوة في أفغانستان وإخراج لها من عملية بون التي اشتملت على عيوب قاتلة وإنقاذنا من بين فكي الهزيمة. لقد تمثلت مأساة فيتنام في عدم وجود حلول سياسية. مأساة أفغانستان هي أن هنالك حلا سياسيا، ولكننا نستمر في تجاهله لصالح محاولة إجبار الشعب الأفغاني على أن يكون مثلنا.

محور التقاطع: فشل الاستراتيجية العسكرية

إذا ما توقفت أوجه التشابه عند هذا الحد، فإن التحليل سيكون قاتما بما فيه الكفاية. ولكن في أفغانستان، تماما كما هو الحال في فيتنام، فإن مشكلة الشرعية السياسية تتقاطع بشكل فادح مع ثقافة المؤسسات العسكرية للجيش الكبير، والنتيجة هي عدم الاتساق. وهذا هو ثاني أوجه التشابه الهيكلية المقلقة للغاية بين الحربين.

منذ عام 2002، تم تنفيذ الحرب في أفغانستان وعلى جميع المستويات استنادا إلى استراتيجية ضمنية من الاستنزاف عبر عمليات تطهير مماثلة تقريبا لتلك التي اتبعت في فيتنام. في فيتنام، كان يطلق على هذه العمليات اسم «مهمات البحث والتدمير؛» وفي افغانستان، يطلق عليها اسم «عمليات التطهير» وتفتيش المجمعات».» ولكن الهدف هو نفسه، ألا وهو العثور على أسلحة يمكن الاستعاضة عنها بسهولة، أو تنظيف رقعة صغيرة من الأرض يتم اختيارها بصورة عشوائية ولا قيمة لها لفترة قصيرة، ومن ثم تسليمها الى قوات الامن من السكان الأصليين الذين لا يستطيعون الاحتفاظ بها، ثم معاودة الكرة في مكان آخر. ولقد تم إهدار الغالبية العظمى من أثمن مواردنا في أفغانستان، وهي وقت الجندي، بهذه الطريقة منذ يناير 2002. وليس من المدهش أن نسبة القوات لكل ميل مربع واحد والتي ستصل إلى 32/1 مما تم تحقيقه في فيتنام بحلول نهاية هذا العام ليست فاعلة في أفغانستان أيضا. في أفغانستان، كما كان عليه الحال في فيتنام، فإن مصدر تجمع قوات العدو وقادته التكتيكيين لا يمثل كعب أخيل العدو، لأنه بإمكان العدو، كما كان عليه الحال في فيتنام، استبدال الضحايا بمعدل أعلى بكثير من قتلنا لهم. لمدة ثماني سنوات في أفغانستان، خضنا الحرب بالضبط بالطريقة التي يتوقع العدو منا ويأمل أن نخوضها. لقد قرأت حركة الطالبان تاريخ فيتنام أيضا.(في كلا الحربين، استهان الجيش بشدة من القدرة الاستخباراتية للعدو، وهذا هو وجه تشابه مأساوي آخر).

كما قام راسل ويغلي بتوثيقه ببراعة، فإن حرب الاستنزاف هي الطريقة التي تعتمدها القوات الأميركية في الحرب.[26] وكما حدث في فيتنام، فأن مصير حرب الاستنزاف في أفغانستان هو الفشل. والقائد العام ماكريستال هو القائد الأمريكي الاول منذ بدء الحرب القادر على فهم أن حماية الناس، لا مطاردة الفتيان الأميين في سن المراهقة الذي يحملون المدافع في جميع أنحاء الريف، هي مبدأ أساسي في مكافحة التمرد. بعد أربعة أشهر من قيادته، يبدو ان القليل قد تغير، باستثناء أمر تأخر لمدة ثماني سنوات لوقف الرد على آمال العدو بأن نقوم بتفجير المجمعات عن طريق شن غارات جوية ينال فيها عدد أكبر من الفتيان في سن المراهقة الشهادة. (وهو أمر

لمدة ثماني سنوات... لقد حاربنا بالضبط بالطريقة التي توقعها منا العدو وأمل أن نحارب بها.

تجاهله الألمان في قندوز عندما قاموا بتفجير شاحنتين وقاموا بقتل 40 أو 50 شخصا إضافيا من المدنيين.) ولا تزال حرب استنزاف هي الموقف الافتراضي المتبع. إن مشاهدة

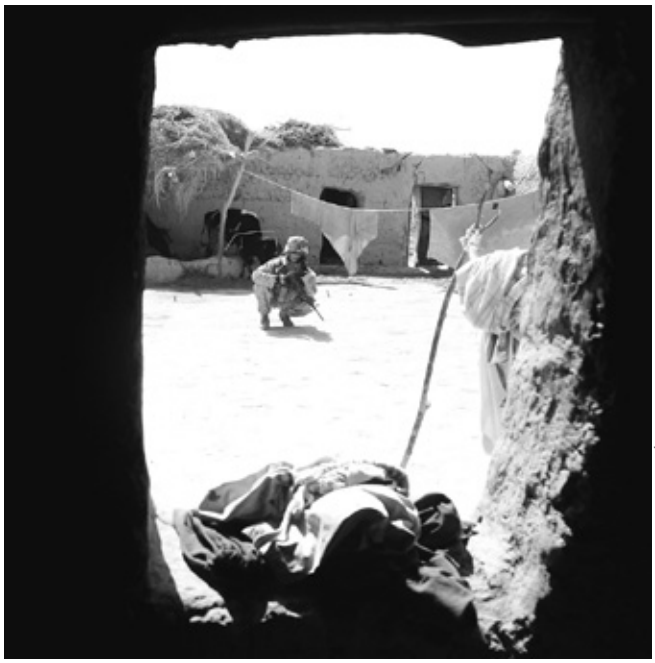

سلاح مشاة البحرية الأمريكية وكيل عريف البحرية فيليب إلفي

رقيب في مشاة البحرية الامريكية يخلي تجمع خلال دورية في حي ناوا في ولاية هلمند بأفغانستان، 29 أغسطس 2009.

تاز

فرد من أفراد مشاة البحرية من الكتيبة الأولى، قوات مشاة البحرية الثالثة ينقل مشتبه فيه من الفيتكونغ إلى العمق خلال عملية بحث وتنظيف قامت بها الكتيبة على مسافة 15 ميلا إلى الغرب من قاعدة دا نانغ الجوية، 1965.

الحرب في أفغانستان وهي لا تزال تتكشف تذكرنا بألم مشاهدة نشرات الأخبار ليلا ايام حرب فيتنام يوميا والتي تذكرنا بنفس "استراتيجية التكتيكات." وعدد قليل من الناس يبلغ من العمر ما يكفي لكي يتذكر حرب فيتنام على شاشة التلفزيون يمكن ان يكون قد شاهد لقطات لعملية كانجار التي عرضت طائرات الهليكوبتر من طراز اتش 47 والتي كانت موجودة في حقبة فيتنام وهي تضرب ولاية هلمند وهي تحمل 4,000 من مشاة البحرية في تموز/ يوليو 2009 لتنفيذ مهمة تطهير أخرى دون أن يشعر بأن مشهد حرب فيتنام قد تكرر. نعم، تدعي قوات مشاة البحرية هذه المرة انها ستبقى لحماية الناس، ولكن لكم سنة؟ خمس؟ ست؟

ويكرر كبار الضباط اليوم في كثير من الأحيان نفس العبارة القائلة بأنه "ليس هناك حل عسكري"، وأننا لا يمكن أن "نقتل او نعتقل" لكي نحقق النصر في أفغانستان. ويقول بعض الضباط أن قدرة الجيش على مكافحة التمرد قد تحسنت خلال السنوات الخمس الماضية. ولعل الأمر كذلك، ولكن ليس هناك سوى القليل من الأدلة القادمة من افغانستان لإثبات هذه المقولة. ويكثر الجيش الكبير في الحديث عن مكافحة التمرد، ولكنه في الواقع لا يزال ينفذ سياسة الاستنزاف. وفي العام الماضي، على سبيل المثال، قال لنا ضابط في القوات الخاصة في الجيش العائدة من عام من الخدمة في جنوب افغانستان أنه على الرغم من انه قد أرسى الهدوء في منطقته عن طريق بناء علاقة ثقة مع الشيوخ، وأنه كان هنالك عدد أقل من الهجمات بالعبوات الناسفة والكمائن في مقاطعته خلال الأشهر الستة الماضية، إلا انه حصل على تقييم أقل من جميع أفراد وحدته من حيث استحقاقه للترقية لأنه قتل أقل عدد من "القتلى" خلال مدة خدمته. وإذا كان فرع مكافحة التمرد في جيش الولايات المتحدة نفسه يوزع الترقيات على أساس الاستنزاف، فإن المراهنة على أن الفرقة 82 المحمولة جوا لا تقضي معظم مرحلة ما قبل الانتشار في التدريب على تعلم التحدث بلغة البشتو ورشف الشاي بشكل صحيح وفهم مفهوم بشتون والي هي رهان كاسب. في ثقافة مبنية على أساس الانتقام،

نحن لا نزال نركل الأبواب وننتهك قوانين الشرف الخاصة بالبشتون من خلال تفتيش المركبات والنساء، وتفجير المدنيين تماما كما كنا نعمل منذ عام 2002. وعلى حد تعبير جون بول فان، لم نكن في أفغانستان لمدة ثماني سنوات؛ نحن في أفغانستان لمدة عام واحد ثماني مرات.[27] إن القاعدة التي يتبعها الجيش والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من استراتيجيته هي "البحث والإصلاح والقضاء على العدو"، وهي المفهوم الأساسي الذي وضعه القائد العام ويستمورلاند في فيتنام (الذى يشتهر باسم "المفهوم") والذي عززته تجربة فيتنام.[28] وكما هو الحال في فيتنام، لا يزال الجيش الاميركي في افغانستان مصمما بصورة لاشعورية على خوض هذه الحرب باعتماد المناورة القتالية المفضلة لديه، بدلا من تكييف تكتيكاته لهذا النوع من الحرب التي يقودها في الواقع.

تشكل مهمة التعمير أقل من خمسة في المائة من مهمة القوات الامريكية الأساسية في افغانستان اليوم (الذي اطلق عليه اسم "التهدئة" في حرب فيتنام)، وهي إحصائية أخرى تم نقلها من حرب فيتنام. النسبة المئوية للأفراد المعينين للعمل في فرق إعادة الإعمار (PRTs)أو الذين يدعموها هي بالضبط نفس النسبة المئوية تقريبا المخصصة لجهود التهدئة مثل عملية شروق الشمس الفاشلة وبرنامج العمليات المدنية لدعم التنمية الثورية (CORDS) في فيتنام. وكما هو الحال في فيتنام، تحتل بعثات الشؤون المدنية أولوية أدنى بالنسبة للأصول مثل حماية القوات. وبما أنه تم إلغاء العديد من فرق إعادة الإعمار الإقليمية في الجنوب ودمجها مع قوات المناورة في عام 2005، عنت القواعد المقيدة لحماية القوة في الاشتباك ان هناك دائما ما يكفي من أصول لتفتيش مجمع آخر، ولكن نادرا ما يكفي لتفتيش "منخفض الأولوية" لمشروع بناء مدرسة في منطقة أخرى. ويشير هذا إلى وجود ثقافة عسكرية تركز كثيرا على الأمور النظرية، إلا أنها تفتقر إلى التنفيذ العملي، وتفقد الذاكرة إلى حد كبير عندما يتعلق الأمر بتاريخها الخاص.

ومن المفارقات، أن استراتيجية القائد العام ماكريستال الجديدة في أفغانستان العام المتمثلة في الانسحاب من المناطق الريفية لحماية مراكز السكان الأكبر هي بالضبط الاستراتيجية التي كان العدو سيختارها لنا اذا ما كان بإمكانه القيام بذلك. الأفغان الذين يعيشون في المدن الكبيرة هم في معظمهم من التجار ورجال الأعمال الصغيرة، كما أنهم آخر من يريد أن يرى الى جانب الهزارة عودة حركة الطالبان إلى السلطة مرة أخرى. وتعلم

رالف داينون

أفراد من "سرية الأسلحة" التابعة لمشاة البحرية السادسة يعبرون قناة للري وهم في دورية في ولاية هلمند، أيار/مايو 2008.

نارا

مشاة البحرية من السرية هـ، الكتيبة الثانية، قوة مشاة البحرية السابعة تتحرك على طول سدود الأرز في محاولة لتعقب الفيتكونغ، 1965.

حركة طالبان أن الحاميات الحضرية ستسقط الواحدة تلو الآخرى مثل التفاح الناضج متى تمكنت من السيطرة على المناطق الريفية والمناطق المحيطة بها، تماما مثلما فعلت عندما وصلت الى السلطة في عام 1996. و سكان الريف هم من يتوجب توفير الحماية الأكبر لهم في حالة وقوع تمرد في المناطق الريفية، وليس اهالي البلدة. وقد عرف السوفييت هذا الأمر عن طريق الدروس الصعبة التي تعلموها في أفغانستان في الفترة من 1979-1989، عندما احتلوا هم الآخرون جميع المراكز السكانية وتركوا الريف، وخسروا خسارة كبيرة نتيجة لذلك. وكما علق المارشال أخروميف في عام 1986 عندما قال: «اننا نسيطر على كابول ومراكز المحافظات، ولكننا... خسرنا المعركة لكسب الشعب الافغاني».[29]

ولعل ما هو أكثر سخرية أن هذا النقد نفسه قد نشر في تقرير برنامج الجيش الشهير للتهدئة وتنمية جنوب فيتنام على المدى الطويل (PROVN) في عام 1966، والذي، كما وثق اندرو كريبينفيتش، تم التستر عليه من قبل الجيش الذي لم يبالي على الإطلاق.[30]

التكرار الذي حصل في المحافظات

ومن أوجه التكرار الأخرى في أفغانستان المماثلة لما جرى في حرب أفغانستان الخطأ المأساوي المتمثل في ادارة البلاد وملاحقة الحرب من مستوى المحافظات. وكما كتب اريك بيرغيرود عن حرب فيتنام:

> العديد من المبادرات السياسية والعسكرية للجهود الرامية إلى تدمير... التمرد في جنوب فيتنام كان إما مخططا أو مراقبا على صعيد المحافظات. وتنشئ الفرق الامريكية المقاتلة عادة مناطق مسؤولياتها التكتيكية، وبالتالي سير عملياتها، على أساس حدود المحافظات.[31]

ومع ذلك، في كل من فيتنام وأفغانستان، كانت حدود المقاطعات هذه حدودا إدارية مصطنعة تم صنعها، ولكنها لم ولا تتطابق اليوم مع أي واقع سياسي على الأرض. حدود المقاطعة في أفغانستان لا معنى لها، وليس لديها أي ارتباط بالهويات المحلية أو هياكل السلطة. انها تشبه حدود الولايات والمقاطعات والمحافظات والمقاطعات المألوفة في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، ولكنها جُعِلت الأساس الهيكلي الأساسي للجهد السياسي والعسكري في أفغانستان.

إن هوية البشتون متأصلة في مستوى من التنظيم الاجتماعي ترجع جذورها إلى أسفل، في الهولسوالي (أو الحي) والقضاري (المناطق الفرعية). ويتمتع عدد قليل من البشتون باستثناء النخب المثقفة في المناطق الحضرية التي تتفاعل مع الغربيين بأي شعور بالهوية وراء هذا المستوى، الذي يكاد يكون قبليا في الكامل. ولا يُعرِّف أي فرد من أفراد البشتون نفسه في أي وقت على الإطلاق على أساس محافظته، حيث نسعى لفرض حكم خارجية. وبالتالي ليس لدى البشتون في المناطق الريفية أي مصلحة في هذه الجهود السياسية العسكرية الدولية في أفغانستان.

ومن إحدى العبثيات الاكثر شيوعا (وأكثرها شهرة) والتي قام عدد كبير من «المحللين الامنيين » بتكرارها بعد عام 2001 والمتعلقة بمناطق البشتون القبلية هي الإدعاء القائل بأن هذه المناطق هي «مناطق غير محكومة.» وهذا ليس صحيحا. فالمناطق القبلية في أفغانستان هي مناطق محكومة بالتناوب: إنها محكومة، مثلما كانت محكومة لآلاف السنين، من خلال القانون القبلي. ويحل القانون القبلي الذي ينفذه شيوخ القبائل من كل عشيرة نحو 95 في المائة من جميع النزاعات من خلال آلية الجيرغا، أو المجالس.[32] عندما تعمل بالطريقة التقليدية، يكون ملا القرية هو جزء لا يتجزأ من الجيرغا، ويلعب دور المستشار الروحي الذي يضمن توافق النتائج مع مقتضيات الإسلام، ولكن شيوخ القبيلة يترأسون هذه العملية.

عندما يكون في حالة توازن، يشكل المجتمع الأفغاني في المناطق الريفية مثلث القوة التي يشكلها شيوخ القبائل ورجال الدين والحكومة [33]. ومن المثير للاهتمام، أن هذه تتطابق تماما مع مصادر الشرعية الثلاثة التي تحدث عنها فيبر فيما يتعلق بشرعية الحكم. [34] في أوقات السلم والاستقرار، يكون أطول ضلع لهذا المثلث هو شيوخ القبائل المتمثل في نظام الجيرغا. ويشكل الملا أو رجال الدين الجانب الذي يلي من حيث الطول، ولكنه أقصر بكثير من المكانة التي يحتلها الشيوخ. ومن الناحية التقليدية والتاريخية، فإن الدور الذي تلعبه الحكومة هو صغير جدا. ومع ذلك، وبعد 30 عاما من النكسة التي تلت حملة أسلمة البشتون والتي بدأها الجنرال ضياء الحق في باكستان وتسارعت خطاها خلال الحرب الأفغانية السوفيتية، أصبح الجانب الديني من المثلث هو الجانب الأطول. [35]

من الناحية النظرية، الأمر الذي حاول الغرب تنفيذه في افغانستان منذ عام 2001، والمنصوص عليه في عملية بون ذات العيوب القاتلة، هو جعل الجانب الحكومي للمثلث الجانب الأطول من المثلث، وذلك من خلال سياسة "توسيع نطاق الحكومة المركزية." [36] ومع ذلك، في كل مرة حاولت الحكومة المركزية العلمانية القيام بذلك، كما فعل الملك أمان الله في العشرينيات من القرن الماضي والشيوعيون في السبعينيات، أدى ذلك إلى اندلاع ثورات ريفية عنيفة ومحافظة بقيادة رجال الدين والمؤطرة في صور الجهاد أدت إلى إسقاط الحكومة. وليس من قبيل المصادفة أن التيار التمرد المحافظ الحالي في المناطق الريفية في أفغانستان الذي يقوده رجال الدين والمؤطر في صور الجهاد قد أصبح أقوى وأكثر فتكا في كل عام منذ عام 2002 عندما زادت جهود الهندسة الاجتماعية الثورية السياسة التي تعتمدها الولايات المتحدة والأمم المتحدة ضلالا. [37] إن "توسيع نطاق الحكومة المركزية "هو على وجه التحديد الاستراتيجية الخاطئة في أفغانستان، لأنه هو بالضبط ما لا يريده سكان الريف. ويتمثل مستوى التغيير الاجتماعي القسري الذي سيكون مطلوبا لتنفيذ ذلك في الواقع في إحداث ثورة اجتماعية جذرية في أفغانستان، وهو أمر يقع خارج نطاق قدراتنا الوطنية. وكما لاحظ جيفري كلارك في تحليله النهائي للأخطاء التي حدثت في فيتنام، "لقد كان ذلك ببساطة يتجاوز قدرة قوة واحدة على إصلاح وإعادة تشكيل مجتمع آخر."[38] إن "توسيع نطاق الحكومة المركزية" ليس هو الحل للتمرد، بل هو أحد أسبابه الرئيسية.

ونحن ندرك أن اعادة النظام القبلي للحكم من قبل الشيوخ لن يكون أمرا سهلا. بعد ثماني سنوات من القيام بكل ما هو خطأ، لم تعد هناك أية حلول سهلة في أفغانستان. هذا هو مجرد الحل الأقل سوءا. وقد تزعزع النظام القبلي في مناطق عديدة من البلاد، ولكن ليس بصورة قاتلة في معظم الحالات. وقتل المئات

"توسيع نطاق الحكومة المركزية" هو على وجه التحديد استراتيجية خاطئة في افغانستان...

من الشيوخ، ولجأ آخرون إلى السلامة النسبية التي توفرها المدن الكبيرة. ولكن البشتون يفتقرون إلى القادة، أو "الزعماء" القبليين. وعلى عكس العراق، ليس هناك شيوخ للعشائر. ولكم هنالك ما يعرف بالجيرغا، وهي عبارة عن مجالس ودوائر من الشيوخ يكون فيها جميع الناس على قدم المساواة. وهكذا إذا تمت إزالة الضغط المسبب للتشويه، سيعود التوازن التقليدي للمجتمع بشكل تدريجي في معظم الأماكن. الثقافات بطبيعتها مرنة ومقاومة للتغيير. وعلاوة على ذلك، فإن الحجة

القائلة بأن استعادة النظام القبلي قد لا يكون ممكنا في جميع المجتمعات الريفية الفقيرة هي مجرد حجة لعدم تنفيذ ذلك في أي من هذه المجتمعات.

بدلا من تجاهل هذا «المزيج المثالي» من إرساء حكم قبلي مشروع ومحاولة إصلاح حكومة وطنية فاسدة ميئوس منها غير كفؤه وغير شرعية، ينبغي على الولايات المتحدة أن تعمل من أجل البناء على هذا الفوز المحتمل قبل أن تصل الأمور إلى النقطة التي تجعل ثماني سنوات من الخيارات السيئة والتي تتراوح ما بين خيارات الاستسلام والبقاء في اللعبة مدمرة على حد سواء، تماما مثلما حصل في فيتنام.

طريقة المضي قدما مستمدة من الماضي

يتفق تقريبا جميع ضباط المشاة الاميركيين الذين خدموا في المناطق الريفية من أفغانستان أو عادوا لتوهم من عمليات في الريف الذين أجرينا معهم مقابلة على أنه فيما يتعلق بالمستوى التكتيكي من الحرب، فإن الولايات المتحدة محاصرة داخل حلقة تكرر ذاتها (كما في فيلم بيل موراي المعروف باسم «غراوندهوغ داي) والتي تجسدت في نموذجية مأساة هيل همبرغر في فيتنام. بدلا من «التطهير والسيطرة والبناء،» يمكن وصف ما تقوم به الولايات المتحدة على أنه: «التطهير، والعودة إلى قاعدة العمليات؛ والتطهير، والعودة إلى قاعدة العمليات؛ والتطهير، والعودة إلى قاعدة العمليات».

إن سياسة «التطهير والسيطرة والبناء» قد فشلت في أفغانستان وذلك لنفس الأسباب التي فشلت بسببها في فيتنام، لأن هذه السياسة متسلسلة وخطية، أي أنها مبنية على أساس: أولا، التطهير، ثم السيطرة؛ ثم البناء. ومن الواضح للجميع أن هذه الاستراتيجية غير ناجعة في الواقع، لأنه لا تتبعها سيطرة بعد ذلك، وتقريبا لا يوجد أي بناء حقيقي في مناطق البشتون. (وفي الواقع، فقد أحرقت الطالبان المدارس بمعدل أسرع مما يمكننا أن نبنيها لهم منذ عام 2002، وبسبب عدم وجود آليات لمراقبة الجودة في المواقع، فقد تهدم الكثير مما بنيناه منذ عام 2002.) كما هو الحال في فيتنام، فإن قوات الأمن المحلية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة للمحافظة على السيطرة غير قادرة على القيام بذلك، وستستمر في افتقار هذه القدرة لمدة لا تقل على عقد من الزمن. في فيتنام، تمثلت هذه القوات في قوات «الآر إف - بي إف»، أو راف بافز. في أفغانستان، نعقد آمالنا على الشرطة الوطنية الافغانية، وهي أكثر المؤسسات المكروهه في البلاد وأكثرها فسادا، أو على مفهوم «الميليشيات القبلية» الجديد، وهي فكرة أخرى سيئة للغاية. لكن القوات الدولية هي العنصر الوحيد الذي يمكن أن يوفر استقرارا و ضمانا حقيقيا للأمن في المناطق اللازم لكسر حلقة التكرار التي تعيد نفسها ومن تمكين كل من الوظائف الثلاثة اللازمة لتبادل المعلومات والسيطرة والبناء بحيث تتم بصورة متزامنة.

إن أفضل وسيلة لتحقيق ذلك، استنادا إلى نجاح برنامج CORDS في فيتنام والنموذج الهيكلي لفرق إعادة إعمار المحافظات (PRT) في أفغانستان، هو دفع هيكل فرق إعادة الإعمار إلى أسفل وصولا الى المناطق، التي تشكل مستوى الأهمية السياسية الرئيسي في أفغانستان. وقد أثبت مفهوم فرق إعادة إعمار قدرته على أن يعمل بمثابة عنصر عسكري، ولكن فرق إعادة الإعمار لم تلعب دورا يذكر على الصعيد الاستراتيجي للحرب. وقد أنشأ الجيش الكبير هذه الفرق كبادرة رمزية في عملية إعادة الإعمار، وهي ببساطة قليلة جدا من حيث العدد ومتفرقة. ومن الواضح أن إرسال ما معدله فريق واحد من فرق إعادة الإعمار في الجنوب والشرق لكل 1.2 مليون من البشتون الذين يعيشون في فقر مدقع، حيث تقف النسبة الحالية، قد يوفر تجربة قيمة في العمليات المدنية والعسكرية، ولكن من الواضح سخفه كمنصة للتنمية والأمن الحقيقين. ويتمثل السبب الرئيسي

وراء اشتراك هذا العدد القليل من القوات الأمريكية في أهم بعثة في أفغانستان في أن الضباط يحصلون على الترقية من خلال إظهار مهارات في المناورة، لا على أساس القيام بمهام ثابتة. ومن الصعب تغيير هذا النوع من العقلية المؤسسية، حسب ما أوضح العالم والجندي آندرو كريبينفيتش وجون ناجل.

لكن الطريق الى النصر في افغانستان، حسب ما أوضح تقرير PROVN المتعلق بفيتنام، يكمن في تغيير الاستراتيجية. أفضل طريقة للقيام بذلك، نظرا لعدد القوات التي نتعامل معنا، هو استخدام تفوقنا في حماية القوات مع قوة النيران وتزويدها بطائرات الهليكوبتر لتأسيس نحو 200 فريق من فرق إعادة إعمار المقاطعات (DRTs). يجب أن يكون هناك فريق واحد في كل منطقة في جنوب البلاد وشرقها، على غرار هيكل فريق الإعمار المدني والعسكري، عوضا عن تجريب حفنة تجريبية من ستة أو ثمانية فرق إعادة إعمار المقاطعات، الأمر الذي سوف يسبب متاعب قليلة للعدو ويسمح له بالعمل على اتخاذ تدابير مضادة. ويمكننا الاستفادة من تفوقنا الهندسي واللوجستي والتنظيمي الهائل لإغراق العدو بالمئات من هذه الفرق في وقت واحد تقريبا. وبالتالي فإن توفير أمن محلي موثوق به على هذا النحو، جنبا إلى جنب مع الجهود المبذولة لتعزيز السيادة السياسية للشيوخ، يمكن أن يبدأ بالسماح لسلطتهم وقيادتهم التقليدية الشرعية بخلق دوامة من النجاح تعزز نفسها بنفسها.

ولأنه يتوجب على الأفغان في نهاية المطاف أخذ ملكية الحرب، سيتعين أن يكون هناك تغيير كبير واحد في هيكل فرق إعادة الإعمار الإقليمية. على مستوى المقاطعات، يجب أن يكون هناك وجها واضحا جدا للأفغان على البعثة. وينبغي أن يعمل العنصر الدولي للأمن المؤلف من 70 أو 80 من الرجال والنساء الأميركيين في جو من الكتمان في وسط أطواق متعاقبة من الأمن والأمان مع «الشرطة» في الحلقة الخارجية خارج قاعدة العمليات، فيما يتواجد الجيش الوطني الأفغاني في داخل الحلقة الوسطى من قاعدة العمليات لتوفير الأمن الواضح للعيان. وسيكون السكان المحليون على علم بوجود الامريكيين هناك وأنهم قادرون على تقديم الدعم للجيش الأفغاني (والقاعدة المحلية) عند إطلاق النار إذا لزم الأمر، ولكن مع العمل بوصفهم العصا «الخفية الكبيرة» للقوات المحلية في حين يكون لديها، أي القوات المحلية، الثقة للقيام بعمليات أمنية لدعم زعماء القبائل المحلية. في الواقع، مع وجود 100 من أفراد الجيش الوطني الأفغاني ~~100~~ في كل من هذه الفرق، يمكن أن يخدم في فرق إعادة إعمار المقاطعات عدد أقل من الأمريكيين مما هو عليه الحال الآن. وتتطلب مائتان من فرق إعادة إعمار المقاطعات نحو 80 من افراد القوات الامريكية وما يقرب من 16,000 من الرجال والنساء، وهو ما يساوي حوالى ربع ~~من~~ عدد القوات الامريكية التي تواجدت في البلاد في نهاية عام 2009، حتى دون الـ 40,000 من القوات الإضافية التي طلبها القائد العام ماكريستال. وتحتاج حامية لقوات الجيش الوطني الأفغاني تتألف من 100 عنصر ~~في~~ في كل واحد منها ~~حاج~~ الى نحو نصف عدد جنود الجيش الوطني الأفغاني القتالي والذي يبلغ عدده ما يقرب من 32,000 جنديا لا يزالون فعلا في الخدمة. وهكذا، فإن الولايات المتحدة ليس لديها مشكلة في حجم القوات بقدر ما هي مشكلة في توزيع هذه القوات. ولا تحتاج الولايات المتحدة الى مزيد من القوات في أفغانستان بقدر ما هي بحاجة إلى إعادة توزيع بعض من عشرات الالاف من الجنود في المنطقة الخلفية إلى حيث يمكن استخدامهم لتحقيق فائدة أكبر.

ومع ذلك، لا يمكن للجيش نشر فرق إعادة إعمار المقاطعات لوحدها. حيث أن مكافحة التمرد وبصورة بديهية هي «تسعين في المائة سياسية وعشرة في

وزارة الدفاع

طائرات يو اتش- دي 1 ترفع أفراد الكتيبة الثانية، فوج المشاة الرابع عشر من من منطقة مزرعة فيلهول للمطاط إلى منطقة انطلاق جديدة خلال عملية «واهياوا» وهي مهمة بحث وتدمير قامت بها فرقة المشاة الخامسة والعشرين الى الشمال الشرقي تسو تشي، 1966 .

المائة عسكرية.» ويتطلب التنفيذ الناجح أن تبدأ وزارة الخارجية الأمريكية في اخذ الحرب في أفغانستان على محمل الجد وهو أمر مضن. ويوجد حاليا عدد أكبر من موظفي الخدمة الخارجية الذين يعملون في روما، على سبيل المثال، من المتواجدين في شرق وجنوب افغانستان. في فيتنام، كان هناك مئات من ضباط الخدمة الخارجية المنتشرين في البلاد في أي وقت من الأوقات بعد عام 1968. في جنوب افغانستان اليوم، هناك أقل من 20 موظفا. وسيكون نشر ست مئة الى 800 من موظفي الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية الناطقين بلغة البشتو موزعين على 200 فرقة من فرق الإعمار مناسبا لمستوى الجهد المطلوب. في السنوات الثماني منذ بدء عملية الحرية الدائمة، تم تدريب 13 موظف من موظفي الخارجية الأمريكية على التحدث بلغة البشتو، ويبدو أن اثنين منهم فقط يخدمان في أفغانستان اليوم، وهو جهد مثير للشفقة من جانب وزارة الخارجية في محاولتها مكافحة التمرد وفق أي معيار معقول.

وينبغي ألا نربط استراتيجية الاعتماد على فرق إعادة الإعمار في المقاطعات بإستراتيجية التنمية الوطنية القائمة في أفغانستان أو ببرنامج الحكم المحلي أو التضامن الوطني، الذي تتمثل مهمته في «إنشاء وتعزيز هياكل الحكم المحلي» مثل مجالس تنمية المجتمعات المحلية. هذه المجالس تغذي الصراع وحالة عدم الاستقرار ويجب انهاؤها.[39] ولا تزال الدروس المستفادة من حرب فيتنام مرة أخرى مكتوبة على الحائط: برامج عملية التهدئة مثل شروق الشمس ("برنامج القرى الاستراتيجية") فشلت الى حد كبير بسبب عدم الكفاءة التي ترجع إلى التوجيهات المركزية البيروقراطية وعدم الحساسية للاعتبارات المحلية. ويجب على فرق إعادة إعمار

المقاطعات أن تتولى توجيه دفة القيادة المحلية، عوضا عن البيروقراطيين من الخارج المتمركزين في كابول. يجب أن تتسم الاستراتيجية باللامركزية، وأن تكون على أساس تحقيق الأمن على الأرض أولا وبناء الأمة على المدى الطويل، وذلك على أساس القيادة القبلية التقليدية والشرعية.

الخلاصة

تتشابه حروب فيتنام وأفغانستان على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي والتكتيكي في الحرب. ويتفق

... لم يكن لفرق إعادة إعمار المحافظات أي فائدة على المستوى الاستراتيجي للحرب...

معظم المؤرخين اليوم على أن الصراع في فيتنام فقد لا محالة بسبب الفشل على محورين متقاطعين قاتلين:

- عدم القدرة على إقامة شرعية للحكم الذي يفضله سكان المناطق الريفية تفضل كبديل لجبهة التحرير الوطني (جبهة التحرير الوطني) بما فيه الكفاية بحيث يعرضون حياتهم للخطر من أجلها.
- فشل القوات الامريكية في حماية الناس وعزلهم عن المتمردين عن طريق السعي بدلا من ذلك إلى اعتماد حرب الاستنزاف.

ويلوح نفس محوري الفشل هذان في الأفق أمام الولايات المتحدة الآن في أفغانستان، والوقت آخذ في النفاد. وربما توفرت أمام الولايات المتحدة فقط مدة حكم هذه الادارة المتبقية قبل أن تخسر دعم حلف شمال الاطلسي، وقد تعب الشعبان الأفغاني والأميركي من مشاركة الولايات المتحدة في الحرب (وهي عملية قد بدأت بالفعل)، وقبل أن تقوم حركة طالبان بتعزيز جهادها إلى كتلة حرجة كما فعلت في عام 1996. وليس من الممكن تشكيل حكومة وطنية شرعية في هذا الوقت. وقد كان بإمكان الملكية الرمزية توفير الشرعية اللازمة لحكومة منتخبة في كابول، ولكن بما أنه قد تم إقصاء الملكية الأفغانية من قبل الولايات المتحدة والأمم المتحدة ضد رغبة أكثر من ثلاثة أرباع المندوبين الصريحة في اجتماع اللويا جيرغا الطارئ الذي انعقد في عام 2002 (وهو الفعل القرار الوحيد الأكثر حماقة من الحرب الأفغانية، والمعادل الأفغاني لانقلاب ديم في عام 1963)، يجب على الولايات المتحدة الآن أن تتبنى البديل العلماني الوحيد المتبقي للشرعية الدينية التي تتمتع بها الطالبان - ألا وهو الشرعية التقليدية للقيادة القبلية المحلية.

كما علق اندرو كريبينفيتش في كتابه بعنوان الجيش في فيتنام، يبدأ نجاح جهود مكافحة التمرد عند توفير الحماية للشعب، وليس في إجراء مهام البحث والتدمير.[40] يتوجب حماية سكان الريف. الجمود البيروقراطي المتمثل في الاستمرار في اتباع نفس المنهج السياسي سيؤدي بطبيعة الحال إلى الفشل في أفغانستان كما جرى في فيتنام. يمكن للولايات المتحدة أن تنجح أكثر بسرعة وكفاءة أكبر من خلال حل المحور الثاني من الفشل، وذلك عزل المتمردين عن سكان الريف من خلال خلق ما يقرب من 200 فريق من فرق إعادة إعمار بناء على هيكل الإعمار الذي ثبت نجاحه، وتشكيل فريق واحد في كل منطقة في جنوب وشرق البلاد حيث تحتدم الحرب.

مستوى المقاطعات هو المستوى الوحيد من الهوية الشخصية الذي يهم في جنوب وشرق جنوب افغانستان. ومن خلال توفير أمن ثابت وموثوق به، على مدار الأربع وعشرين ساعة وسبعة أيام في الأسبوع في كل منطقة، تقوده عناصر الجيش الوطني الأفغاني، وحماية الناس من ويلات حركة طالبان والشرطة الافغانية على حد سواء، مع تواجد مدربين أميركيين في الموقع، سيعود التفوق الاجتماعي التقليدي لشيوخ القبائل بشكل تدريجي ويعاود الانتشار من تلقاء ذاته في معظم المناطق. لقد

اصيبت التركيبة القبلية، ولكنها لم تختفي بعد. ولا يزال يتواجد في القرى الريفية نفس الرجال في الخمسين إلى الستين من العمر جلسوا في مجالس الجيرغا وصلاح مشاورة قبل ثلاثين عاما مثل الشباب ما العشرين إلى الثلاثين من عمرهم ، ويعرفون كيف يفترض أن تعمل هذه المجالس في العمل. في الواقع، إنهم يريدون لها أن تعمل، ولكنهم بحاجة إلى الأمن لتحقيق ذلك.

وبينما يحقق النظام السابق تدريجيا التوازن، سيعود الملا أو رجال الدين الراديكاليون إلى أماكنهم الصحيحة بصفتهم مستشارين دينيين ومرشدين روحيين لمجتمعاتهم، بدلا من أن يظلوا زعماء متطرفين كما هو حالهم الآن. هذه هي الطريقة التي تنتهي فيها حملات الجهاد عند نهاية الحدود الافغانية الباكستانية. علينا أن نفهم العدو قبل أن نتمكن من إلحاق الهزيمة به.

في عام 1983، لخص أرنولد ايزاكس أسباب الفشل في فيتنام في تاريخه عن السنوات الأخيرة من الحرب على النحو التالي:

> من البداية الى النهاية، بقي القادة الاميركيون جاهلون بصورة مأساوية بتاريخ فيتنام وثقافتها وقيمها ودوافعها. من خلال سوء فهمها لعدوها وحليفها على حد سواء، وقصر نظرها المبني على أساس الاقتناع بأن القوة العسكرية وحدها يمكن أن تتغلب إلى حد ما على الظروف السياسية السلبية، تعثرت واشنطن من فشل الى آخر في الوهم المتواصل بأن النجاح كان دائما قادما. وقد تزاوج ذلك الأمل الزائف وهذا الجهل في الإدارات المتعاقبة مع ظروف بيروقراطية حالت دون الاعتراف الخطأ وجعلت الأمر يبدو دائما أكثر أمانا إذا ما استمرت واشنطن في تكرار نفس الأخطاء، بدلا من المجازفة والخوض في المخاطر غير المعروفة التي قد تنتج عن اتباع سياسة مختلفة.[41]

يمكن للمرء مرة أخرى أن يستخدم كلمة «أفغاني» عوضا عن «فيتنامي» في تقييم ايزاكس وتطبيقها بدقة على قدم المساواة لوصف جهود الولايات المتحدة في أفغانستان من عام 2001 وحتى عام 2009. الاستراتيجية الحالية الثنائية الأبعاد المتمثلة في بناء الأمة من الأعلى إلى الأسفل غير موجودة وحرب الاستنزاف الافتراضية تقودنا على نفس الطريق المأساوي.

الملاحظات

1. جون باري وإيفان توماس، «أفغانستان: فيتنام أوباما»، نيوزويك، 9 فبراير 2009.
2. واشنطن بوست، 21 سبتمبر 2009.
3. انظر مقابلة مع الخبير حول فيتنام دانيال إيلسبرغ مع TRNN ، 25 أكتوبر 2009، <daniel-ellsberg-comparing-/10/http://www.askbutwhy.com/2009 afghanistan.html>.
4. وبناء على المقابلات التي أجراها توماس هـ جونسون مع العديد من الصحفيين والمحللين العسكريين الأفغان في مدينة قندهار وكذلك حقل قندهار الجوي خلال شهر مايو وحزيران/ يونيو 2009.
5. انظر <http://online.wsj.com/article/SB124380078921270039.html#mod=rss_whats_news_us>.
6. على سبيل المثال، انظر: انطونيو غيستوزي، القرآن، كلاشينكوف، وأجهزة الكمبيوتر المحمول: التمرد الجدد لحركة طالبان في أفغانستان (نيويورك : مطبعة جامعة كولومبيا، 2008)؛ روبرت د. كروز وأمين ترزي (المحررين)، أزمة حركة طالبان والأزمة أفغانستان (بوسطن: مطبعة جامعة هارفارد ، 2008)؛ جيل دورونسورو، ثورة لا تنتهي: أفغانستان، 1979 إلى الحاضر (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، 2005)؛ توماس جونسون، «على حافة الموحل الكبير: نهضة الطالبان في افغانستان، مجلة الصين وأوراسيا الفصلية 5، رقم 2 (2007)، 93-129.
7. مقابلة أجراها المؤلفون مع أحد كبار المحللين في وزارة الخارجية، مارس 2009، واشنطن العاصمة.
8. توماس بارفيلد «السياسية الشرعية في أرض الهندو كوش : حكم أفغانستان 1500-2010» (مخطوطة قيد الإعداد، 2009).
9. كالف أي. سيب، «أفضل الممارسات في مكافحة التمرد،» الاستعراض العسكري (أيار/مايو- حزيران / يونيو 2005)، 8-12.
10. على سبيل المثال، انظر توماس بارفيلد، «السياسية الشرعية في أرض الهندو كوش» أو ديفيد ادواردز، قبل الطالبان: سلاسل النسب في الجهاد الأفغاني (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 2002).
11. وكان القضاء على النظام الملكي في إطار الدستور الأفغاني الجديد من المرجح أعظم خطأ اقترفته الولايات المتحدة والأمم المتحدة بعد عام 2001، وباعتراف الجميع عائقا كبيرا في حقل كامل من المتنافسين. كخطأ استراتيجي فادح غير قابل للتعديل، يشكل المعادل الأفغاني للانقلاب الذي دبرته وكالة المخابرات المركزية ضد دیم في فيتنام في نوفمبر/تشرين الثاني عام 1963. في عام 2002، وقع ثلاثة أرباع المشاركين في اجتماع اللويا جيرغا الطارئ على عريضة لتنصيب الملك الراحل، ظاهر شاه، رئيسا مؤقتا للدولة، مما يعكس تقديسا غير مريح للملكية، الأمر الذي تطلب مستوى غير عادي من السرية والخداع لتخريبه. وكان النظام الملكي حتى الاحتفالي سيوفر مصدر الشرعية التقليدية اللازمة جدا لتحقيق الاستقرار في الحكومة الجديدة والدستور. وقد تم نسيان الدرس الذي لقنه اليابان والإمبراطور في نهاية الحرب العالمية الثانية في الاندفاع نحو الحداثة في بون بصورة

مأساوية؛ لإجراء استعراض ممتاز للشرعية السياسية في أفغانستان، انظر توماس بارفيلد، «مشاكل إقامة الشرعية في أفغانستان، الدراسات الإيرانية 37، 2004، 263-69.

12. ماكس ويبر، نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، ترجمة صباحا تالكوت إي. إم. هندرسون وتالكوت بارسونز (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1947).

13. لإجراء تحليل لانتخابات الرئاسية الأفغانية في عام 2004، انظر توماس جونسون، «المرحلية الانتقالية في أفغانستان ما بعد الطالبان: حالة بناء الدولة بعد الحرب»، مسح آسيا الوسطى (آذار/مارس وحزيران 2006) 25 (1-2)، 1 26-.

14. انظر عموما: لويس دوبري، أفغانستان، الإصدار الثاني. (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1980).

15. انظر مارك مويار، التضحية بالانتصار: حرب فيتنام، 1954-1965 1 (كامبردج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2006)؛ هاري سامرز، حول الاستراتيجية: تحليل نقدي للحرب في فيتنام (سان فرانسيسكو: بريسيديو برس، 1995)؛ بروس بالمر، الحرب الدائرة منذ 25 سنة: دور أميركا العسكري في فيتنام (يكسنجتون: مطبعة جامعة كنتاكي، 1984).

16. سيطرت فيتنام الجنوبية 67,108على ميلا مربعا. (وبصرف النظر عن العمليات السرية المحدودة، لم تجعل القوات البرية الامريكية فيتنام الشمالية جزءا من ارض ساحة المعركة بسبب القيود السياسية.) مساحة أفغانستان اليوم 251,772 ميلا مربعا.

17. اريك بيرغيرود، ديناميكيات الهزيمة: حرب فيتنام في محافظة نجيا هاو (بولدر، ويستفيو برس، 1993) 3.

18. جيفري ريكورد، «كيف ساعد الأداء الأداء العسكرية الأمريكي في فيتنام وحرض على انتصار الشمال»، لماذا فاز الشمال في حرب فيتنام، مارك جيسون جيلبرت، المحرر. (نيويورك: بالغريف، 2002)، 119.

19. رونالد سبيكتور، تقديم المشورة والدعم: السنوات الأولى، 1941-1960 (مطبعة جامعة في منطقة المحيط الهادئ، 2005) 379.

20. وقد أخفى الجيش الأرقام الحقيقية للجيش الوطني الأفغاني بذكاء عن الجمهور عن طريق نشر فقط عدد أفراد الجيش الوطني الأفغاني «المدرب والمجهز،» أي عدد جنود الجيش الوطني الأفغاني الذين تخرجوا في أي وقت مضى من مركز التدريب طوال تاريخ البرنامج، والإخفاء المتعمد»لعدد أفراد الجيش الموجودين في الخدمة فعلا» الذين لا يزالون يخدمون في صفوف الجيش في أي يوم من الأيام، وخصوصا عدد القوات المقاتلة القابلة للنشر.

21. مقابلة مع مسئول كبير في اجهزة الاستخبارات الاميركية. في كلمة أمام مجلس العلاقات الخارجية يوم 26 أكتوبر 2009، علق السيناتور جون كيري (ديمقراطي من ولاية ماساشوسيتس) بالقول أن هناك «أقل من 50,000» رجلا يخدم في الجيش الوطني الافغاني. ووفقا لتقرير مؤسسة راند 2009، يعمل 34 في المائة من جنود الجيش الوطني الأفغاني في أدوار غير قتالية. (المسيرة الطويلة، وبناء الجيش الوطني الافغاني) 66 في المائة من 50,000 هو 32,000، مما يؤكد تقدير المسئول.

22. قام مركز الجيش الاميركي للدروس المستفادة بحساب ذلك قبل بعض الوقت وتم اطلاع كبار المسئولين في الجيش الامريكي على هذا الأمر. سيكلف دفع أجور سنوية لقوة تتألف من 50,000 رجل لوحده أكثر من ضعف الميزانية السنوية الوطنية الكاملة لأفغانستان.

23. عموما، انظر لويس دوبري (افغانستان) (أوكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1980، الإصدار الثاني ؛ السير أولاف كارو، الباثانز (أوكسفورد: جامعة أكسفورد، 1958) موكولكا بانيرجي، عزل الباثان: المعارضة والذاكرة في الاقليم الحدودي الشمالي الغربي؛ (نيودلهي: مطبعة جامعة أكسفورد، 2001)؛ سناء هارون، تخوم الإيمان: الإسلام في منطقة الحدود بين الهند وأفغانستان (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، 2007)، ديفيد ب. ادواردز، أبطال العصر: خطوط التصدع المعنوي على الحدود الافغانية (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1996). لديناميكية مماثلة في باكستان ، انظر جيمس دبليو إسبين، وأهل خيبر: باتان باكستان (نيويورك: فريدريك ألف بريغير، 1962).

24. انظر على سبيل المثال: «كل مكافحة للتمرد هي محلية،» أتلانتيك الشهرية، أكتوبر 2008، «لا إشارة حتى وابل من الرصاص: فهم الحدود بين باكستان وأفغانستان،» الأمن الدولي، ربيع 2008، 4: 41-77، «الإرهاب والتمرد وأفغانستان،» مكافحة الإرهاب والتمرد في القرن الواحد والعشرين. وجهات النظر الدولية، المجلد 2. مكافحة المصادر والميسرين. بقلم: جيمس ج. فوريست، بريغير الأمن الدولي، 2007، «فهم حركة طالبان والتمرد في افغانستان» أوربيس: مجلة للشؤون العالمية 51، رقم 1، 2006.

25. جنيفر بريك «الاقتصاد السياسي للتنظيمات تقليدية في قرى أفغانستان» <www-test.bu.edu/aias/brick.pdf>.

26. راسل ف ويغلي، الطريقة الأميركية في الحرب (بلومينغتون: مطبعة جامعة إنديانا، 1977).

27. انظر: نيل شيهان، الكذبة الساطعة: جون بول فان وأمريكا في فيتنام (نيويورك: راندوم هاوس، 1988).

28. اندرو كريبينفيتش، الجيش في فيتنام (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، 1986)، 6.

29. مايكل دوبس، الأرشيف الأفغاني: مذكرات سرية تتبع مسيرة الكرملين للحرب، واشنطن بوست، 15 نوفمبر 1992، ص. أ1.

30. كريبينفيتش، 6.

31. بيرغيرود، 1.

32. كارل روبيشود « الأنظمة القانونية الثلاثة في أفغانستان،» أفغانستان ووتش، 9 يناير 2007، 9) www.afghanistanwatch.org/rule_of_law/index.html يونيو 2007)؛ للإطلاع على بيان هام للعلماء وتحليل لأثر الثقافة على القوات القانون الأفغاني، انظر توماس بارفيلد، «الثقافة والعرف في بناء الأمة: القانون في أفغانستان، مين لو ريفيو 60، الرقم 2، 2008، 358-73.

33. توماس بارفيلد، «الثقافة والعرف في بناء الأمة ،» 354-59.

34. توماس جونسون مقابلات عديدة مع شيوخ المناطق والقرى في مدينة قندهار، آب/أغسطس أيلول/ سبتمبر 2008.

35. توماس جونسون وم. كريس ميسون: «لا إشارة حتى وابل الرصاص: فهم الحدود بين باكستان وأفغانستان،» الأمن الدولي، ربيع 2008، الرقم 4: 70.

36. حول المشاكل المرتبطة باتفاقات بون، انظر توماس هـ. جونسون، «الانتقال في أفغانستان ما بعد الطالبان: وضع بناء الدولة بعد الحرب» مسح آسيا الوسطى (آذار/ مارس وحزيران 2006) 25 (1-2)، 1-26 .

37. جونسون وميسون ، 54-55.

38. جيفري ح. كلارك، تقديم المشورة والدعم الفني: خلال السنوات الأخيرة 1965-1973 (واشنطن العاصمة: مركز التاريخ العسكري للجيش الأمريكي، 1988)، 521.

39. بريك

40. كريبينفيتش.

41. أرنولد ايزاك، بلا كرامة، الهزيمة في فيتنام وكمبوديا (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، 1983)، 489.

Refighting the Last War: Afghanistan and the Vietnam Template
Thomas H. Johnson and M. Chris Mason
Originally published in the English November-December 2009 Edition.